

جلسة القرارات والتوصيات

في ختام المؤتمر عقدت الجلسة الختامية لمناقشة مسودة القرارات والتوصيات التي أعدت من قبل الباحثين وإدارة المؤتمر، وعرضت القرارات والتوصيات على المؤتمر، وبعد المناقشة والحوار وسماع الملاحظات والمقترحات وإجراء التصويت على القرارات والتوصيات أقر المؤتمر:

قرارات توصيات

مؤتمر المدققين الشرعيين

الكويت 9 جمادى الأول 1430هـ الموافق: 2009 / 5 / 4م

توصيات راعي الحفل :

يوصي فضيلة الشيخ أحمد بزيغ الياسين بما يلي :

- 1 - دعوة المؤسسات المالية الإسلامية إلى الاعتناء بانتقاء موظفيها وكوادرها، والتأكد عند تعيينهم من إيمانهم وقناعتهم بمنهج المؤسسات المالية الإسلامية، لأن الإيمان بالمنهج يولد لدى الموظف رقابة ذاتية لكونه يستشعر مراقبة الله له، مما يعزز الإتقان في الضبط الشرعي في عمل المؤسسات .
- 2 - أن يتصف المدقق الشرعي بالفتنة واليقظة في متابعة جميع أعمال المؤسسة، خاصة فيما يعرض عليه من تطبيقات قد لا تظهر حقيقة المعاملة من الناحية الواقعية، مع أهمية الاعتناء بالنقل الدقيق لحقيقة المعاملة إلى هيئة الرقابة الشرعية .
- 3 - أن تكون لدى المدقق الشرعي القدرة على التمييز بين الفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية، بحيث يستطيع أن يتلمس الفرق بين ما أفتت به الهيئة وفق معطيات وحالات معينة، وما يكون قابلاً للتطبيق بشكل عام .
- 4 - أن يعتني المدقق الشرعي بتبليغ قرارات الهيئة الشرعية إلى إدارات المؤسسة بدقة ووضوح، مع الحرص على الإجابة على جميع استفسارات الإدارات فيما يتعلق بالقرارات، وشرحها وفق مدلولاتها وعدم الخروج عنها .

المحور الأول : التدقيق الشرعي الداخلي :

يوصي المؤتمر بما يلي :

- 1 . دعوة المؤسسات المالية الإسلامية إلى إنشاء إدارة خاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي في كل مؤسسة ، على أن يتناسب حجم الإدارة مع حجم المؤسسة وأعمالها .
- 2 . العمل على أن تكون مكانة التدقيق الشرعي الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح لها بإنجاز مسؤولياتها، ويجب أن لا ينخفض مستوى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي عن مستوى إدارة التدقيق الداخلي .
- 3 . الحرص على التأهيل المهني المستمر للمدقق الشرعي الداخلي، فإلى جانب إتقان أحكام ومبادئ الشريعة العامة وفقه المعاملات، لا بد من أن تتوافر لدى المدقق الشرعي الداخلي الدراية المهنية في أصول التدقيق والمراجعة والمعارف المعينة على ذلك .

4. العمل على توحيد المسميات الوظيفية والمهام المستخدمة في حقل التدقيق الشرعي داخل المؤسسات، وتوحيد التوصيف الوظيفي لهذه المسميات.
5. الحث على تعاون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مع إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسة ، بما يسهم في تعزيز الضبط الشرعي لأعمال المؤسسة .
6. يجب أن لا يقتصر دور التدقيق الشرعي الداخلي على اكتشاف الأخطاء، وإنما ينبغي ان يتعدى ذلك إلى تلمس مواطن الخلل واقتراح الحلول الناجعة التي تسهم في تطوير العمل.
7. توسيع أعمال التدقيق الشرعي الداخلي لتشمل عملاء المؤسسة وتسهيل التواصل معهم من خلال وضع خط ساخن أو بريد الكتروني خاص بإدارة التدقيق الشرعي الداخلي لتتلقى فيه ملاحظات واستفسارات المتعاملين مع المؤسسة.

المحور الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي :

يوصي المؤتمر بما يلي :

1. الدعوة إلى تقنين وظيفة التدقيق الشرعي، وذلك بمنح ترخيص في التدقيق الشرعي وتحديد متطلباته العلمية والخبرة العملية المطلوبة، مع الاستفادة من الخبرات التراكمية المتاحة في هذا الصدد لدى الجهات المتخصصة كهيئة والمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
2. الدعوة إلى تأهيل العاملين في المؤسسات المتخصصة بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي تأهيلاً فنياً مناسباً في مجال أصول التدقيق بما يتناسب مع بيئة أعمال ونشاطات عملاء هذه المؤسسات .
3. الدعوة إلى تقنين عمل الشركات المتخصصة في أعمال التدقيق الشرعي ، لأنها تمثل نواة لأعمال التدقيق الشرعي الخارجي المستقل عن المؤسسات المالية الإسلامية.
4. دعوة الهيئات الشرعية في حالة عدم تمكنها أو تعذر قيامها بأعمال التدقيق الشرعي المطلوبة منها إلى الاستعانة بالتدقيق الشرعي الخارجي لتفعيل أداة المراقبة الشرعية المطلوبة منها ، و تفعيل الالتزام الشرعي في المؤسسات التي تراقب الهيئات أعمالها مما يعزز مبدأ استقلالية الهيئة ، واعتبار المدقق الشرعي الخارجي في هذه الحالات ذراع الهيئة في مراجعة الالتزام الشرعي .



المحور الثالث: إجراءات عمل المدقق الشرعي:

يوصي المؤتمر بما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بتطوير التدقيق الشرعي وميكنة إجراءاته ، والعمل على الاستفادة من مهنة التدقيق المحاسبي التي ترسخت إجراءاتها وآلياتها .
2. العمل على إعداد دليل موحد لسياسات وإجراءات التدقيق الشرعي ، يشمل جميع أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية .
3. العمل على إعداد دليل موحد لتأهيل المدققين الشرعيين في النواحي المهنية والشرعية .
4. ضرورة تبادل الخبرات والتجارب في التدقيق الشرعي بين المؤسسات المالية الإسلامية .

المحور الرابع : رابطة للمدققين الشرعيين:

يوصي المؤتمر بالعمل على إنشاء جمعية للمراقبين والمدققين الشرعيين في الكويت تسعى إلى خدمة الأعضاء ورعاية مصالحهم، والعمل على تطوير مهنة التدقيق الشرعي، بالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات الصلة بأعمال المؤسسات المالية الإسلامية والسعي لاستصدار القوانين اللازمة لتنظيم مهنة التدقيق الشرعي بما في ذلك إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء وحدة للتدقيق الشرعي الداخلي وغيره من القوانين. ولتحقيق ذلك يقترح المؤتمر تشكيل لجنة من خمسة أعضاء تكون مهمتها صياغة النظام الأساسي للجمعية، وعرضه على المدققين الشرعيين في اجتماع خاص لمناقشته وإقراره، وتكلف شركة شوري للاستشارات الشرعية بتقديم الدعم اللازم لعمل اللجنة. وللجنة أن تستعين بمن تراه مناسباً من المستشارين الشرعيين والقانونيين وغيرهم لعرض ما تتوصل إليه اللجنة قبل عرضه في اجتماع المدققين الشرعيين.

توصيات عامة :

- 1 - الدعوة إلى تأسيس قسم خاص بالتفتيش الشرعي في البنك المركزي يعنى بمراجعة الالتزام بالفتاوى والإرشادات التي تقررها الهيئة الشرعية الخاصة بكل مؤسسة، ويستتبع إنشاء هذا القسم، وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية في البنك المركزي.
- 2 - الدعوة إلى تبني واعتماد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية لما لها من أثر في توحيد وضبط عمليات التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات المالية الإسلامية.تنقل
- 3 - إنشاء موقع إلكتروني خاص بالتدقيق الشرعي يحتوي على منتدى حوارى للمدققين الشرعيين.